

مجموعة عمل المانحين المعنية بختان الإناث (بترافق الأعضاء التناسلية الظاهرة)

حماية الفتيات من ختان الإناث: مسألة تتعلق بالمساواة بين الجنسين

نحو إطار مشترك للتخلي عن ختان الإناث

> معرفة جديدة

> مجموعة عمل المانحين المعنية بالتخلي عن ختان الإناث

> الالتزامات الدولية

> الطريق إلى الأمام – عناصر الإطار المشترك



معرفة جديدة

يعود بالفائدة والمنفعة على الأطفال والنساء، وتقع عملية تمكين التعليم والتواصل التشاركي في صلب هذا النهج.

وبفضل الإجماع المتنامي والشراكة المتنامية، فإن الأساس موجود لزيادة حجم استراتيجيات التخلي القائمة في الوقت الحاضر. فإذا ما تم حشد الموارد اللازمة، من الممكن توسيع نطاق الدعم ليشمل المجتمعات كلها في أنحاء العالم لتمكينها من التخلي عن ختان الإناث (قطع/بتر الأعضاء التناسلية الظاهرة) خلال فترة جيل واحد.

للتزامات الدولية

ثمة كوكبة من الأدوات الدولية التي تبيّن التزامات الدول لإنهاء الممارسات الضارة، بما فيها ختان الإناث. وهذه الأدوات تشمل المواد ذات الصلة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وقد تكرر ذكر هذه الالتزامات في خطط العمل المنبثقة عن المؤتمر العالمي حول السكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة والدورة الخاصة للأمم المتحدة حول الأطفال. أما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/56/128)، فهو مكرّس بكامله للتعامل مع الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر في صحة المرأة والفتاة.

وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورعايته، وفي بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا، الذي يسمّى "بروتوكول ماباتو"، وفي جزء من الميثاق الأفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب، تلتزم الدول الأفريقية أيضاً باتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة.

ساد الاعتقاد عموماً حتى قبل عامين، بأن حوالي مليوني فتاة كنّ يخضعن سنوياً لممارسة ختان الإناث (بتر/قطع الأعضاء التناسلية الظاهرة). غير أن تحليلاً أجري حديثاً يبين أن عدد تلك الفتيات أعلى بكثير: فحوالي ثلاثة ملايين فتاة يخضعن للختان سنوياً في القارة الأفريقية (دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومصر والسودان).

من المعروف على مدى عدة عقود أنّ ختان الإناث يسبّب ألماً شديداً، ويمكن أن يؤدي إلى نزيف يمتد إلى فترة طويلة، وإلى الإصابة بعدوى الأمراض، وفقد المقدرة على الإنجاب، بل وحتى إلى الوفاة. أما في الوقت الحاضر، فقد ثبت علمياً أنّ ختان الإناث ضار بالنساء وبناتهن. فقد وجدت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية في عام 2006، وهي تُمثّل تطوراً مهماً، أنّ حدوث تعقيدات ومضاعفات في حالات الولادة يعتبر أمراً متوقّعاً إلى حد كبير في أوساط النساء اللواتي خضعن للختان. وقد وجدت أيضاً أنّ ختان الإناث يؤدي إلى وقوع حالات وفاة إضافية تتراوح بين حالة وفاة واحدة وحالتين وفاة اثنتين في كل 100 حالة ولادة، في مراحل ما قبل الولادة وأثنائها وما بعدها.

لا يعتبر ختان الإناث مجرد قضية من قضايا الصحة الإنجابية، فهو يؤثر على الصحة البدنية والصحة العقلية للفتيات بطرائق عديدة، إذ يمكن أن يسبّب في نشر فيروس نقص المناعة البشرية. وهو من قضايا حقوق الإنسان، بل إنه - بصورة أكثر تحديداً - من قضايا حقوق الفتيات. كما أنه قضية تتعلق بالنماء والتطور وبمفهوم النوع الاجتماعي ("نوع الجنس من منظور اجتماعي" أو "الجنس"). إنه قضية تتعلق بالحوكمة "governance". ووفقاً لذلك، فإن القضاء على جميع أشكال ختان الإناث أمرٌ حاسم في نجاح أهداف التنمية الألفية (الأهداف الإنمائية للألفية)، ولا سيما في تحقيق المساواة بين الجنسين، وصحة الأمهات، وخفض معدلات وفيات الأطفال.

وإذ نستهل عام 2007، فإننا نعرف ما ينبغي القيام به لدعم عملية التخلي عن ختان الإناث (بتر/قطع الأعضاء التناسلية الظاهرة). فالجهات الفاعلة الرئيسية على الساحتين الوطنية/القومية، بما فيها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ووكالات التعاون الإنمائي والمنظمات غير الحكومية الأهلية والدولية والمؤسسات الخاصة، تتشارك في الفهم المتعدد الأبعاد لممارسة ختان الإناث. واستناداً إلى هذا الفهم، يوجد حالياً نهج مشترك يهدف إلى إنهاء الممارسة القائمة حالياً.

مجموعة عمل المانحين المعنية بالتخلي عن ختان الإناث

تجمع مجموعة العمل هذه الجهات الفاعلة الأساسية على المستوى الدولي، وتُشجّع على إقامة الشراكات وهي تتوسع سنوياً. ومع أن اهتمامات وتفويضات المشاركين في المجموعة تختلف، إلا أن سياساتهم وبرامجهم المنفردة تُظهر فعلياً عناصر النهج المشترك سالف الذكر. وتعكف المجموعة في الوقت الحاضر على تشذيب الإطار المشترك المتوقّع نشره في بحر عام 2007.

يجمع الإطار المشترك بين التجارب البرامجية الناجحة التي تدعمها المنظمات غير الحكومية الأهلية العاملة ميدانياً، وبين نظرية العلوم الاجتماعية ومنظور حقوق الإنسان. إنه نهج منهجي يحفز ويدعم حدوث تحوّل اجتماعي واسع النطاق،

حماية الفتيات من ختان الإناث: مسألة تتعلق بالمساواة بين الجنسين

على المستوى الوطني وذلك من خلال وسائل الإعلام المحلية والوطنية، وإقامة الشراكات مع الحلفاء الاستراتيجيين في الحكومة وفي المجتمع المدني. وينبغي لها أيضاً أن تتضمن إجراءً مراجعة وإصلاح للسياسات والتشريعات. وينبغي للنشاطات كذلك أن تُعدّ أطراً لحماية الطفل تجمع معاً الخدمات/الدوائر التشريعية والرعاية والاجتماعية، والشرطة وأنظمة العدالة، وموفري الخدمات الأساسية مع القادة المحليين والمجتمع المدني بهدف توفير آلية شمولية للحماية.

ويشير كل من الخبرات المتولدة من البرامج ومن نظرية العلوم الاجتماعية إلى أن استثماراً صغيراً نسبياً ولكنه استراتيجي في طبيعته، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج رئيسية. فإذا ما أظهرت «كتلة حرجية» من الأفراد دعماً عاماً للإقلاع عن ممارسة ختان الإناث، تكون هناك ضغوطات اجتماعية في طور الحركة، مما يقود عدداً إضافياً من الأفراد والأسر إلى تبني وإقرار المعيار الجديد لتحقيق ذلك، ألا وهو: يُمكن أن يكون التغيير تلقائياً عفويًا وطبيعيًا. وعلى هذا الأساس، فقد قدّرت اليونيسف أن البرامج الموجهة نحو المجتمع، التي تكلف سنوياً مبلغ 24 مليون دولار أمريكي تقريباً على مدى 10 سنوات، يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تخفيضات رئيسية في انتشار ختان الإناث في 16 دولة من دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والتي تشهد في الوقت الحاضر معدلات انتشار مرتفعة أو متوسطة.

يمتلك عام 2007 فرصة لسبل التوعية والمعرفة والشراكة والموارد لكي تتجمع معاً، ولأنّ تُحدث فرقاً رئيساً للفتيات والنساء في أنحاء العالم كافة.

تُبرز التزامات الدول للعيان أنّ ممارسة ختان الإناث تعتبر انتهاكاً للحقوق الإنسانية للفتيات والنساء، ولها عواقب وخيمة عليهن جميعهن. وتبين تلك الالتزامات أيضاً نوعاً من الفهم يفيد بأنّ ختان الإناث يُعدّ أحد مظاهر التمييز بحق الفتيات والنساء، ويظهر الحاجة إلى تمكين الفتيات والنساء.

تستمر الدعوة التي تنادي بتعزيز زيادة تلك الالتزامات. فتقرير الأمين العام لهذا العام حول القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة البنت يقترح أن تنظر مفوضية وضع المرأة في التوصية باتخاذ العمل أو الإجراء المطلوب لإنهاء الممارسات التقليدية الضارة..

الطريق إلى الأمام – عناصر الإطار المشترك

في كل مجتمع تمت فيه ممارسة ختان الإناث، يعتبر هذا الختان مظهراً من مظاهر انعدام المساواة بين الجنسين، المترسخ بعمق في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد كانت وما تزال التجارب التي قادت إلى التخلي عن هذه الممارسة على نطاق كبير ذي مغزى، مستندة إلى جهود رئيسة نحو التغلب على الأدوار والتميطات التي يتصف بها الذكور والإناث، وإلى تمكين النساء والفتيات.

تنظّم الأمهات وأعضاء آخرون من الأسرة عملية ختان بناتهن حتى مع احتمال علمهن ووعيهن بأنّ الختان يمكن أن يجلب الأذى البدني والنفسي لبناتهن. فهنّ يعتبرن الختان جزءاً من عمل يجب أن يقمن به ضمن تربية وتنشئة الفتيات بطريقة ملائمة، وإعدادهن للانتقال إلى مرحلة البلوغ والزواج. ومن وجهة نظرهن، فإنّ الإخفاق في الوفاء بهذا الالتزام يُمكن أن يجلب أذىً أكبر، معبراً عنه بالعبث والإقصاء الاجتماعي للفتاة. فتلك الأمهات وأولئك الأعضاء يتصرفون جميعهم بما يتفق مع ما يشير إليه علماء الاجتماع بعبارة «التعزيز الذاتي للتقليد الاجتماعي».

يتطلب تغيير التعزيز الذاتي لأحد التقاليد الاجتماعية قيام عدد كبير ذي معنى من الأسر، في أحد المجتمعات المحلية، بانتقاء أحد الاختيارات الجماعية المنسقة التي تهدف إلى التخلي عن ممارسة الختان، بحيث لا يتم حرمان فتاة واحدة في تلك المجتمعات جراء اتخاذ قرار من هذا القبيل.

وبناءً على ذلك، فإنّ نشاطات تمكين المجتمع تُعدّ ضروريةً للتخلي على نطاق واسع عن ختان الإناث (قطع/بتر الأعضاء التناسلية الظاهرة). وتشمل هذه الأنشطة التعليم غير الرسمي الذي يوفر معارف ومهارات جديدة. كما أنّها تشتمل على حوار غير توجيهي يمكن تنظيمه فيما بين النساء بمشاركة الرجال أو عبر الأجيال. وتكون هذه النشاطات في أقصى صورها الفاعلة عندما تنهض وترتقي بمبادئ حقوق الإنسان. وهي تشجّع المجتمعات على طرح مجموعة متنوعة من المشكلات وعلى القيام برسم الحلول لعدد من الشواغل (مباعت القلق)، بما فيها الشواغل الصاسية مثل ختان الإناث، من دون الإكراه على شعور بعينه أو الحكم على ذلك الشعور. وعلى تلك النشاطات أن تحفز إلى القيام بإحدى عمليات التغيير الاجتماعي الإيجابي.

يجب أن تذهب عملية التغيير الاجتماعي الإيجابي إلى ما هو أبعد من المجتمعات منفردة، وصولاً إلى النطاق الوطني أو القومي وعبر الحدود القومية. وينبغي للنشاطات أن تُشارك معها في عملها القادة التقليديين، والزعماء الدينيين وقادة الحكومة، كالبرلمانيين مثلاً. كما ينبغي لها أن تحفز على إجراء الحوار وأن تدعمه

حماية الفتيات من ختان الإناث: مسألة تتعلق بالمساواة بين الجنسين

شكر وعرفان: أعدت هذه الوثيقة مجموعة عمل آلية التنسيق الفني الدولية للمانحين المعروفة باسم "مجموعة عمل المانحين المعنية بختان الإناث (بتر/قطع الأعضاء التناسلية الظاهرة)". وتضم المجموعة في عضويتها في المرحلة الراهنة UNFIP، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، ووكالة التعاون التنموي الألمانية (GTZ)، وفنلندا، وإيطاليا، والسويد (الوكالة السويدية للإنماء الدولي)، والوكالة البريطانية للإنماء الدولي، والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، ومؤسسة فورد، ومؤسسة الرفاه العام، وصندوق والاس Wallace العالمي، وهي تتوسع سريعاً. والشكر الخالص موصول أيضاً إلى عدد كبير ومتنوع من المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الأهلية والدولية، وإلى الأكاديميين الذين قدموا المشورة، والمدخلات (الآراء وغيرها) والدعم لإعداد النهج المشترك، وعلى ما قاموا به جميعهم من عمل في جميع أرجاء العالم. وقد أنتجت اليونيسف هذه الوثيقة، وهي تعمل بمثابة السكرتارية (أمانة السر) لمجموعة عمل المانحين المعنية بختان الإناث.